الاقتصاد العربي في الاراضي المحتلة . اذن فاسرائيل تستخدم حوالي ١٩ ٪ من مجموع العاملين في الضفة الغربية ساعية الى تغطية النقص في اليد العاملة الاسرائيلية وفي كثير من الاحيان الى خفض كلفة الانتاج عن طريق استخدام يد عاملة رخيصة نسبيا والاكثر اهمية الى فصل العامل العربي عن مجتمعه وبيئته وأرضه .

٥ ــ مكاتب الاستخدام الاسرائيلية في الضفة الغربية : تلعب مكاتب الاستخدام الاسرائيلية دورا هاما في تأمين استخدام العمال العرب في اسرائيل بصورة اساسية وفي الضفة الغربية بصورة ثانوية وقد بلغ عدد العمال العرب المسجلين في هذه المكاتب في حزيران ١٩٧٢ حوالي ٣٧٠٦٤ عاملا .

جدول رقم (٥) : العمال المسجلون في مكاتب الاستخدام الاسرائيلية من ١٩٧٠ حتى ١٩٧١

مؤشرات / السنوات		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
عمال يبحثون عن عمل	مهنيون	١٢١٨٦	١٢٤٥١	٤٣٩٩
	غير مهرة	٩٩٠٦	١١٥٧٠	١٨٥٦٦
	المجموع	**٢٢٠٩٢**	**٢٤٠٢١**	**٢٢٩٦٥**
المسجلون في مكاتب الاستخدام الاسرائيلية		٢٧٩٦٢	٣٠٥٤٨	٣٧٠٦٤*

* المسجلون في شهر حزيران ١٩٧٢ .

ويلاحظ ان معظم المسجلين في مكاتب الاستخدام الاسرائيلية يسعون عن طريق هذه المكاتب الحصول على عمل جديد اما في اسرائيل او في الضفة الغربية وبالفعل بلغ عدد الباحثين عن عمل عن طريق مكاتب الاستخدام الاسرائيلية حوالي ٢٢٩٦٥ لعام ١٩٧٢ مقابل ٢٢٠٩٢ في عام ١٩٧٠ اي بنسبة تراوحت بين ٧٩ ٪ و٦٢ ٪ في الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ . ان كل ما نخشاه ان تتطور مكاتب الاستخدام الاسرائيلية وتتحول الى جهاز يتحكم بمصير العمال العرب في الضفة الغربية بصورة خاصة وفي الاراضي المحتلة بصورة عامة . وما يجب ان يكون هو رفض العمال العرب في الاراضي المحتلة التعامل مع امثال هذه المكاتب والتي تحقق بصورة مباشرة ، اهداف دولة العدوان في تحطيم دعائم المجتمع العربي في الاراضي المحتلة .

القوة العاملة في قطاع غزة وشمال سيناء

ان ضرورة دراسة العمالة والاستخدام في قطاع غزة وشمال سيناء بصورة منفصلة عن الضفة الغربية ، ناتجة عن اختلاف في الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية بين هاتين المنطقتين والتعرف على تركيب القوة العاملة في قطاع غزة وشمال سيناء مهم مثل ما هو في الضفة الغربية لان كل منهما يعيش نفس المأساة ويخضع الى نفس الظروف .

١ ــ الذكور والقوة العاملة في قطاع غزة وشمال سيناء : بلغت نسبة مشاركة الذكور في القوة العاملة لقطاع غزة وشمال سيناء حوالي ٦٢ ٪ خلال الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٢ وهي نسبة مشابهة لمثيلتها في الضفة الغربية واقل بقليل من نسب الدول العربية المجاورة ــ مثل الجمهورية العربية السورية حيث تبلغ النسبة حوالي ٦٨ ٪ ــ